لبنان في عنق الزجاجة

أو سياسة حافة الهاوية والمخاطر المحْدِقة

. كميل داغر* .

إثر الحرب الأهلية الأطول في تاريخ الصراعات الدموية التي عرفها لبنان، والتي وَضَع حدّاً لها اتفاقُ الطائف، جرى، بموجب ذلك الاتفاق والقانون الدستوريّ الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١، إدخالُ تعديلات عدة على دستوره، مِنْ ضمنها المقدِّمةُ التي أضيفت إليه، وجاء في بندها «أ» ما يلي: «لبنان وطنٌ سيِّد حرّ مستقلّ، وطنٌ نهائي لجميع أبنائه، واحدٌ أرضًا وشعبًا ومؤسّسات، في حدودِه المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترَفِ بها دولياً.» أما البند «ح» من المقدِّمة عينها فينصّ على الآتي: «إلغاء الطائفية السياسية هدفٌ وطنيّ أساسيّ يقتضي العملُ على تحقيقه وفق خطّةٍ مرحلية »

بعد تلك التعديلات بأربع عشرة سنة ونصف السنة، شَهِدَ وسطُ بيروت، بفاصل أيام ستة، مظاهرتيْن لم يَعْرف تاريخُ البلد ما يُشْبههما، حجمًا ومضمونًا، وذلك في الثامن فالرابع عشر من آذار ٢٠٠٥، أيْ بعد أيام قليلة على صدور قرار النظام السوري بالانسحاب العسكري من لبنان وقد تمّت الأولى، التي قَدَّرتْ وكالةُ الصحافة الفرنسية عددَها بمليون وستمئة ألف متظاهر، تحت شعار أساسي هو «الشكر لسوريا»؛ فيما تمّت الثانيةُ، التي قَدَّرها منظِّموها بما بين المليون والنصف والمليونين، على أساس «المطالبة بالحقيقة» حول اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فضلاً عن رفع شعارات «السيادة والحرية والاستقلال،» مُطْلقين عليها تسميةَ «انتفاضة الاستقلال» ـ وبالتحديد عن سوريا.

وسواء كانت التقديرات بخصوص عدد المشاركين في كلٍّ من المظاهرتين دقيقةً أو غيرَ دقيقة، فثمة واقعٌ لا بدّ من الاعتراف به، وهو أنّ أكثر من نصف سكّان البلد نزلوا إلى الشارع تعبيرًا عن مواقف أساسية متناقضة جذرياً بخصوص العلاقة بسوريا ومفهومَي «الاستقلال والسيادة.» وقد جاء ذلك ليَكْشف حالةَ انشطارٍ وطنيّ عميق، رأى كثيرون أنّه ذو سمةٍ طائفيةٍ غالبة. وهو انشطار يُمْكن أن يتفاقم لاحقًا، ولا سيما إذا استمرّ تجاهُلُ بند «إلغاء الطائفية السياسية،» والمضيُّ في شتّى أنواع الممارسات التي لا تعزِّز فقط البنى الطائفيةَ القائمة، بل أيضًا التعبئةَ والانقسامَ النفسي والفكري والعملي على أساس الطوائف والمذاهب وقد سَهَّل هذا الواقعُ سابقًا، ويسهِّل الآن، وسيظل يسهِّل ما دام قائمًا، إبقاءَ الغالبيّة الساحقة من المواطنين في حالٍ من التمزق والانقسام كانت وستبقى المستفيدَةَ الأساسيَّةَ منه الطبقةُ السائدةُ والقوى السياسيةُ والاجتماعيةُ القابضةُ على السلطة أو المتناوبةُ عليها وهي القوى ذاتُها التي كان قد دَخَلَ معظمُها في شراكةٍ مكشوفةٍ على امتداد الخمس عشرة سنة الماضية، مع الجهاز الأمني السوري ـ اللبناني، في عمليةِ نهبِ البلد وشعبِه. فأدّى ذلك إلى تكبيل البلد بعشرات مليارات الدولارات من الديون، وإلى تعميقِ التخلّف في اقتصاده، وشلِّ مؤسساته، وتشويهِ الحياةِ الديموقراطية والحدّ الأدنى من عناصر المانعة والدفاع الاجتماعي، قبل أن تطرأ ظروفٌ عالميةٌ وإقليميةٌ جديدة وَجَدَ خلالها جزءٌ هامٌّ من هذه القوى أنّ مصلحتَه تقضي بفكّ تلك الشراكة. وهو ما أدّى وضعُه موضعَ التنفيذ، في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤، إلى إطلاقِ سيرورةٍ مجنونةٍ عَمّقتْ أزماتِ البلد، ووضعتْه في مهبّ رياح عاتية يَعْسر ـ إنْ لم يستعصِ ـ التحكُّمُ بها، ولا سيما في غيابِ يسارٍ ثوريّ فاعل وعميقِ الانغراس في الوسط الجماهيري

* ـ محامٍ وكاتب من لبنان وقد أُرسل هذا المقال إلى الآداب قبل عودة وزارة أمل وحزب الله إلى الحكومة، وقبل وقفِ هجوم بعضِ قوى ١٤ آذار على «المبادرة العربية » فاقتضى التنويه (الآداب)

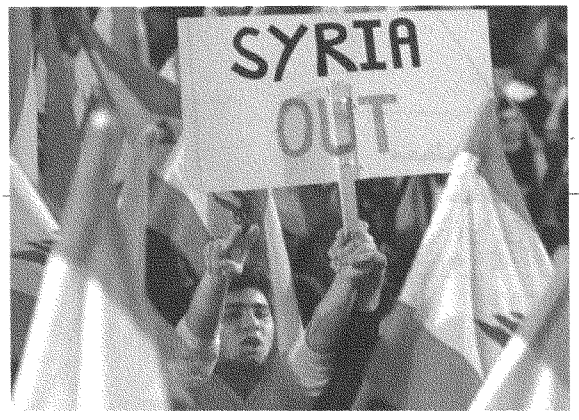

تمثّل الانقسام المذهبي العميق في أضخم تظاهرتيْن في ٨ و ١٤ آذار، على الرغم ممّا حيك من أساطير كاذبة حاول طابع الثانية التوحيدي

وإذا كان المصدرُ الأساسيُّ لهذه الرياح هو التبدُّل الجذري في طبيعة سلطة الوصاية وهويتها، وما يتلازم مع ذلك من سياساتٍ تودُّ الوصيّةُ الجديدةُ (الإمبرياليةُ الأميركيةُ بوجه أخصّ، وحلفاؤها) أن تَفْرضَها على البلد عبر شريحة سياسية مطواعة، في غالبيتها المسيطرة الآن على المجلس النيابي والحُكْم، فإنّها (أي الرياح) لا تندفع من الصعيد السياسي وحسب، بل أيضًا من واقع اقتصادي خطير. وتَنْبع خطورتُه من الانهيارات المُحْدقة في هذا المجال، كما من المشاريع النيوليبرالية المدمِّرة التي تنتهجُها الطبقةُ المسيطرة، وبوجهٍ خاصّ رأسُ حربتها الراهنُ، المتمثِّلُ في الحالة الحريرية، المتمتِّعةِ بالغالبية النيابية، والتي يقودها ـ في الظاهر ـ رئيسُ الوزراء فؤاد السنيورة، وفي الحقيقة السيد سعد الحريري، الحاظي بالدعم السعودي الكامل، وبوجهٍ خاصّ بدعم الإمبرياليتين الأميركية والفرنسية.

السمات الأساسية للوضعين الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي

إذا كان الفهمُ الماديُّ للتاريخ يَرْبط السياسةَ بالاقتصاد، فهذا الفهمُ يَنْطبق تمامًا على الوضع اللبناني، ولا سيما منذ قيام الحالة الحريرية في أوائل تسعينيات القرن الماضي، بما هي ظاهرةٌ انطلقتْ من إمكاناتٍ ماليةٍ كبرى لشخص الرئيس الراحل رفيق الحريري من أجل الاستيلاء على موقعٍ حاسم في السلطة السياسية، ومن ثم تسخير هذا الموقع في خدمةِ تعظيم تلك الإمكانات، فضلاً عن تعظيم دور الرأسمال المالي، على حساب ماليةِ الدولة إجمالاً، وعلى حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة والمجتمع

١ ـ الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي. كان أحد المظاهر الأكثر نتوءًا لعلاقة العامل الاقتصادي بالصعيد السياسي ما حَدَثَ في أيّار ١٩٩٢، حين جرى إسقاطُ حكومة عمر كرامي نتيجةً لتدابير اتّخذتْها مصارفُ عديدةٌ كان يسيطر عليها الرئيسُ الراحلُ رفيق الحريري، وأدّت إلى رفع سعر الدولار بصورة خطيرة وقد مَهَّدَ ذلك الأمرُ آنذاك لارتقاء الرئيس المذكور سدّةَ الرئاسة الثالثة (بعد فاصل انتقالي قصير مثّلتْه حكومةُ الرئيس الأسبق رشيد الصلح)، وهيمنتِه مذّاك (إذا استثنيْنا السنتيْن الأُوليَيْن من عهد الرئيس لحّود) على السلطة السياسية والقرار الاقتصادي، وذلك من موقع الشريك الأهمّ في «الترويكا» أو الثالوث الطائفي الحاكم.

وقد أَسْفر هذا الواقعُ عن جملةِ نتائج بنيويةٍ بالغةِ الأهمية والخطورة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، هي التالية

أ ـ تعاظُمُ موقع البرجوازيةِ المصرفية، ورأسِ المالِ المالي، عمومًا، حيال الشرائح الأخرى من البرجوازية المحلية، كما حيال المجتمع ككلّ، بحيث انعكس هذا الواقعُ بعمقٍ على وضع القطاعات الإنتاجية، وبخاصةٍ الصناعةُ والزراعة، فتراجعتْ تراجعًا واضحًا، سواء في وزنها الإجمالي على مستوى الاقتصاد والدخل القومي، أو في الدور السياسي للكتلة الاجتماعية التي تتخّذها مصدرًا أساسيّاً لمعيشتها

ب ـ مفاقمةُ مشكلة الدَّيْن العامّ، إذ بَلَغَ مجموعُ الديون أكثرَ من ٤٨ مليار دولار بعد أنْ كان مليارًا ونصف المليار في أوائل التسعينيات، وذلك خلال مهلة لا تتعدّى الثلاث عشرة سنة وهو الأمر الذي يعرِّض البلدَ لمخاطر كبرى، ليس فقط من حيث حيلولةُ متطلّبات خدمةِ دَيْنٍ بهذه الجسامة (في ظروف بلدٍ صغيرٍ ومحدودِ الدخل كلبنان) دون القيام ولو بالحدّ الأدنى من التنمية، بل أيضًا من حيث الهشاشة والتبعية المطلقة السياسية والاقتصادية، وإخضاعه لاحقًا لإملاءات البنك الدولي والدائنين الخارجيين.

ج ـ انفتاحُ الطريق واسعةً أمام ربط البلد بالسياسات النيوليبرالية، ومِنْ ضِمنها اعتمادُ سياسةِ تخصيصٍ قائمةٍ على بَيْع القطاع العامّ بثمنٍ بخسٍ جدّاً للشركات المحلية والعالمية، من دون أن

معظم القوى اللبنانية الحاكمة اليوم دخلتْ سابقًا في شراكة مع الجهاز الأمني السوري ـ اللبناني

يؤدّي ذلك إلى إطفاء الدَّيْن العامّ، أو على الأقل جزءٍ هامٍّ منه، كما يَعِدُ أصحابُ هذا المشروع. وهو الأمر الذي قد يؤدّي إلى انهياراتٍ اقتصاديةٍ كبرى، على شاكلةِ ما حَصَلَ في الأرجنتين نتيجةً لسياساتٍ مشابهة في أوائل العقد الحالي. كما سيؤدّي إلى تفشّي مستوياتٍ عليا من البطالة، والبؤس والهجرة، ولا سيَّما في صفوف الشباب، ومِنْ ضِمنهم الكادراتُ العلميةُ والتقنية

د ـ المضيُّ في سياسة تجميد الأجور، ناهيكم باعتماد سياسات ضريبية تحمّل الطبقاتِ المتوسطةَ والفقيرةَ كاملَ أوزار أزمة الطبقات السائدة، مع انعكاساتِ ذلك الوخيمة على حياةِ الناس ومستقبلِهم وطبيعةِ خياراتهم

هـ ـ تعاظُمُ الهدر والفساد، لا عبر صناديق الإنفاق المذهبية وحدها (على شاكلة «مجلس الجنوب،» و«صندوق المهجَّرين،» الخ...)، بل أيضًا في شتّى وزارات الدولة ومؤسساتها، ولا سيّما في ظلّ تفاقم الانقسام الطائفي والمذهبي في المجتمع، وانعكاسه الحاسم على واقع الدولة والنظام القائميْن.

و ـ الضرباتُ المدروسةُ والمتواصلة التي وُجِّهتْ على امتداد العقديْن الأخيريْن، لشتّى بنى الممانعة الاجتماعية، ممثّلةً بوجه خاصّ في الحركة النقابية، والاتحاد العمّالي العامّ، وأحزاب وقوى اليسار، مع ما يعنيه ذلك من تفتيتٍ للحركة الجماهيرية وتيئيسٍ لها وشلٍّ لطاقاتها النضالية، بحيث تمرَّر بسهولةٍ مشاريعُ البرجوازية المحلية التابعة وشركائها في السلطة السياسية ـ من أمراءِ حربٍ وقادةِ مذاهب وأغنياء جدد. ولقد شاركتْ في توجيه تلك الضربات قوًى محليةٌ شديدةُ الارتباط بالنظام السوري، تناوبتْ على الإمساك بوزارة العمل، كما بالاتحاد العمّالي العامّ، سواءٌ انتمت إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، أو إلى حزبِ البعث، أو إلى غيرهما.

٢ ـ الوضع السياسي. إذا كانت تلك هي الخطوطَ العريضةَ التي يُمْكن أن تَصِفَ الوضعَ الاقتصادي ـ الاجتماعي، فثمة حاجةٌ قصوى أيضًا لوعي الوضع السياسي الخطير الذي يمرّ به لبنان وسط الهجمة الراهنة لإعادةِ هيكلةِ المنطقةِ على أساسِ ضمانِ مصالحِ الولايات المتحدة وإسرائيل لعقودٍ عديدةٍ قادمة. ويمكن تلخيصُ السمات الأساسية لحالة الاهتراء المتقدّمة في الجسمِ السياسي المحلي بما يلي:

أ ـ الانقسام المذهبي العميق. ولقد ظَهَرَ هذا الانقسامُ بشدة بعد اغتيال الرئيس الحريري، ليس فقط في الأعمال الكثيرة التي أُحيطتْ بالكتمان، والتي تمثّلتْ في تصفياتٍ وأعمالٍ ثأرية واعتداءاتٍ طائفية، بل تمثّلتْ أيضًا (كما أشرنا أعلاه) في أضخم مظاهرتين في تاريخ لبنان، في ٨ و١٤ آذار الماضي، على الرغم ممّا حيكَ من أساطير كاذبة حول طابع المظاهرة الثانية التوحيدي. هذا وقد جاءت الانتخاباتُ النيابيةُ التي تلت ذلك لتَكْشف انشطارًا وطنيًّا عميقًا، يعبِّر عن نفسه أيضًا في شكل المجيء بالرئاسات الثلاث الأساسية، التي بات مطروحًا أن تحدِّد هويةَ كلٍّ منها طائفةُ الرئيس المعنيّ بوجه خاصّ! وهو ما تقصَّده الرئيسُ الكتائبي الأسبق أمين الجميل حين دعا إلى المجيء برئيسٍ جديدٍ للجمهورية يكون «رَبْعُه راضيًا عنه»؛ فيما دعا سمير جعجع إلى أن يحدَّدَ اسمُ الرئيس الجديد في اجتماعٍ توافقيّ يتمّ في بكركي وتحت رعايةِ البطريرك الماروني!

وبالطبع، فإنّ الأزمة الوزارية التي احتدمتْ، بعد مقاطعة وزراء حزب الله وحركة أمل اجتماعاتِ مجلس الوزراء، وبعد دعوة السفير الأميركي إلى حلّها عبر استبدال المذكورين بآخرين، تَنْدرج في هذا الانقسام بالذات، وقد تَدْفع باتجاه المزيد من التقاطب والتأزم. وهذا ما تبيِّنُهُ تحركاتُ الأكثرية النيابية الحالية، ومقرَّراتُ لقاء البريستول الأخير، والتفجيراتُ الكلاميةُ الجنبلاطيةُ المستجدّة ضد حزب الله وسلاحه.

الحسم السياسي اللبناني بات يستغل على طريقة الدمى المتحرّكة، بضغطات من السفير الأميركي فيلتمان، ومن موفدين أميركيين

ب ـ الفساد والتفاهة السياسيان قبل انتخابات عام ١٩٩٢ النيابية، ووصولاً إلى ذلك العام، كانت الدوائرُ الصغرى ـ التي اعتُمِدتْ مرارًا ـ تقيم قَدْرًا من العلاقة بين النائبِ والقاعدةِ التي تأتي به إلى المجلس النيابي، وإنْ كان مصدرُ القوى السياسية القادمة إلى هذا المجلس قد ارتبط في معظم الأحيان بالبنى العائلية بشكل خاصّ، وبالأصولِ شبهِ الإقطاعية، قبل أن تنضمَّ إلى هذه الحالة رموزٌ محدودةٌ من البرجوازية المحلية، مع ارتهانٍ، وفي كل تلك الحالات، بالتقسيم الطائفي والمناطقي للدوائر الانتخابية.

غير أنّ اعتماد المحافظات، بشكل خاصّ، منذ عام ١٩٩٢، دوائرَ انتخابيةً على أساس النظام الأكثري، وفي ظلّ دورٍ أساسي في الحياة السياسية للأجهزة الأمنية اللبنانية ـ السورية، قد أَدْخل عواملَ جديدةً بالغةَ الأهمية على الحياةِ المشار إليها. وتفاقم الوضعُ في ظلّ الدور المستجدّ الذي أخذته البرجوازيةُ الماليةُ (حالةُ الحريري بوجه أخصّ)، المتحالفةُ مع الأجهزة المذكورة، أو الداخلةُ في تبادلِ مصالحَ عميقٍ معها، من جهة، ومع أسياد الحرب الذين تم استيعابُهم في السلطة السياسية، من جهة أخرى. حدث ذلك بعد حرب طاحنة تسبّبتْ في تدميرٍ واسعٍ للبنى التحتية للبلد ولأوجه العمران فيه. وهو واقعٌ أوجب إعادةَ إعمار مكلفة جدّاً، وأدّت إلى سيرورةِ استدانةٍ باهظةٍ تلازمتْ مع استشراءٍ غيرِ مسبوق للفساد.

والحقّ أنّ قسمًا أساسيّاً من الشريحة التي برزتْ وتَبْرز فيَ واجهة الحياة السياسية (سواء في المجلس النيابي أو في الوزارات والإدارات) لا يَكْتسب موقعَه في هذه الواجهة إلا على أساس التبعية الكاملة للرموز والقيادات المسيطرة ضمنها، سواء كانت تلك الرموزُ والقياداتُ تستمدّ صفتَها هذه من قوتها المالية المتلازمة مع تمثيلها الطائفي (شأن الرئيس الحريري الراحل، ومِنْ بَعْدِه وريثه الحالي، وأمثالهما)، أو من موقعها الطائفي الراهن المتلازم مع دورها الطاغي في الحرب الأهلية (برّي وجنبلاط بوجه أخصّ، ولاحقًا كلّ من عون وجعجع إلخ...).

إنّ ذلك الجزء من الجسم السياسي، الذي عايش المرحلةَ من عام ١٩٩٢ حتى الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٥، كان يغوص في غالبيته الساحقة في حالة الفساد المنقطعة النظير التي سادت خلالها. وهو فضلاً عما يَشُوبه من تلوّثٍ وانحلالٍ عميقيْن، والتحاقٍ كاملٍ بأولياءِ نعمته، ينخرط في حالةٍ من التفاهة السياسية المطْلقة تُقْصيه عن الهموم والحاجات الفعلية للغالبية الساحقة من المواطنين، كما عن القضايا الوطنية الجوهرية، وتَجْعل البلدَ ككلّ ـ على سبيل المثال، وعلى امتداد سنة من تاريخ اغتيال الحريري في ١٤ شباط الماضي ـ وكأنّه منشغلٌ بهاجس واحد، هو هاجسُ متابعةِ مستجدّاتِ التحقيق في هذا الاغتيال، بحيث يَطْمس ذلك كلَّ ما عداه من مشكلاتٍ حقيقيةٍ للمواطن والوطن. وهو ما تبرِّره بعضُ الأصوات المسموعة، ولا سيما في كتلة الحريري النيابية بالذات (كما جاء في العشرينيات من تشرين الأول الماضي على لسان الناطق بلسانها النائب وليد عيدو) بكون الرئيس الراحل «أكبرَ من لبنان»[1]

ج ـ التبعية المفرطة للخارج. وبالطبع فإنّ التبعية الداخلية هذه تتلازم مع تبعية مفرطة للخارج، يتشارك فيها الأتباعُ الصغارُ وأسيادُهم في الداخل. وتتجلّى هذه التبعيّة في ما جرى إحلالُه محلَّ الوصاية السورية السابقة من وصاية أميركية طاغيةٍ (وفرنسيةٍ بدرجةٍ أقلّ وضوحًا وأهميةً بكثير) ومهينةٍ ومحقِّرةٍ للجسم السياسي المحلي، الذي يبدو وكأنّه بات يشتغل على طريقة الدُّمى المتحركة، بضغطاتٍ من السفير فيلتمان، ومن موفدين للإدارة الأميركية كان آخرَهم مساعدُ وزيرة الخارجية ديفيد وولش ومرافقه إليوت أبرامز. كما تتجلّى تلك التبعيّة أيضًا في طبيعة المواقف التي بات يقفها

. كـــمـــيل داغـــر .

إنّ قسماً أساسياً من السلطة السياسية الحالية يكتسب موقفه على أساس تبعيّته الكاملة لأسياده في الداخل والخارج

الكثيرُ من أفراد هذا الجسم من القضايا الوطنية الكبرى، التي لا تخصّ لبنانَ وحسب بل كاملَ المنطقة العربية.

إنّنا إذْ نؤكّد الحاجة الجدّية إلى كشف ملابسات مجمل الاغتيالات السياسية التي شَهِدها البلدُ في الأشهر الأخيرة، ومِنْ ضِمْنها حتمًا جريمةُ ١٤ شباط، وإلى ضرورة إنزال العقاب بالمسؤولين عنها والضالعين فيها أيّاً كانوا، فإنّ علينا أن نضيف أنّ ثمة فرقًا شاسعًا بين ذلك كلّه وبين العمل لأجل تمرير المخطّطات الجديدة، الأميركية والإسرائيلية، للبنان والمنطقة ككل. وهي مخطّطات بدأتْ قبل عام ونيّف بالقرار ١٥٥٩، وتتواصل الآن بقراراتٍ أخرى ليس القرارُ ١٦٣٦، ومن بعده القرارُ ١٦٤٤، اللذان يهدِّدان عمليّاً باستخدام البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد سوريا، إلا خطوةً أولى في سياقها نحو قراراتٍ أشدّ خطورةً ليس فقط على البلد المذكور بل أيضًا على لبنان وكامل الوطن العربي. وعلى افتراض أن يكون النظامُ السوري هو المسؤولَ الحقيقيَّ عن جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه ـ وهذا احتمال واردٌ بلا ريْب، وإنْ كان ينبغي التأكُّدُ بصورةٍ جازمةٍ من ذلك، وبالوسائل المناسبة ـ فإنّ هذا النظام قد لقي عقابًا شديدًا حتى الآن تَمَثَّل في إخراجه عنوةً من لبنان، وخسارتِه كلّ المصالح الحيوية وثمة حاجة قصوى لفضح كلّ القوى التي تَعْمل الآن ضمن الساحة السياسية اللبنانية، إمّا سرّاً أو علانيةً، لأجل تسهيل المخطّط الأميركي (المدعوم إسرائيليّاً) لتفجير الساحة السورية وإشاعةِ الفوضى وأجواءِ الحرب الأهلية فيها، أو خلقِ شروطِ تدخُّلٍ عسكري إمبريالي مدمِّر على أرضها. هذا مع التشديد على أنّ الظَّفَرَ بالديموقراطية لا يُمْكن أن يتمّ على حِراب التدخل الخارجي، بل بمبادرة من الجماهير السورية، وبفعل نضالها الذاتي، المعادي للاستبداد حتمًا، لكن المعادي أيضًا للهيمنة الأميركية. وبالتالي فإنّ ما يَهمُّ قبل كل شيء، وفوق كل شيء، ألاّ يكون ما يجري الآن مقدِّمةً لتدفيع الشعب السوري المزيدَ من الخسائر، ولا سيما بتعريضه لاستخدام شتّى العقوبات الدولية، الاقتصادية والعسكرية أيضًا، على الطريقة العراقية. ذلك أنّ أيّ عقوبات قد يتّخذها مجلسُ الأمن لن يَدْفع ثمنَها النظامُ وحسب، بل كاملُ الشعب في البلد الشقيق، ومعه الشعبُ اللبناني بالذات، والعلاقاتُ الأخويةُ بين الشعبين، التي تَسْعى قوًى مؤثِّرةٌ في الوسط السياسي المحلي وضِمْنَ الأكثرية النيابية الحالية لإفسادها وضربها والدفع بها إلى نقطة اللاعودة... علمًا بأنّ النظام السوري ليس أقلَّ مسؤوليةً عن تردّي هذه العلاقات، انطلاقًا من الممارسات العدائية التي لا ينفكّ يلجأ إليها.

ومع أنّنا نَعْرف طبيعةَ النظام السوري، التي تَجْمع إلى الاستبداد السلطوي فسادًا وتاريخًا من التصفيات السياسية المدانة، إلا أننا ينبغي أن نتريّث جديّاً في تحميل النظام المذكور سلفًا تبعةَ الجرائم، التي لا تزال تتكرر في لبنان منذ ١٤ شباط، وبالطريقة نفسها تقريبًا، على رغم الانسحاب السوري العسكري والتغييراتِ الكبرى في الجهاز الأمني المحلي، وذلك من دون التمكُّن من كشف حقيقة أيٍّ من تلك الجرائم. إنّ أبسط مقدار من استخدام العقل، والشجاعة وبُعدِ النظر أيضًا، يَفْترض بالضرورة تصورَ احتمالات أخرى تَنْبع من طبيعة المشاريع الأميركية (والإسرائيلية) لإعادة صياغة المنطقة ككل، ولبنان مِنْ ضِمْنها كما يَفْترض أخذَ هذا التصور بالاعتبار في التحقيقات لجلاء المسؤولية الفعلية عن تلك الجرائم، ولا سيما أنّ مسلسل الاغتيالات يوحي بأنّه سوف يستمرّ، وقد يَسْتهدف رموزًا سياسيةً وربّما دينيةً

إنّ هذا الاحتمال، الذي يَمْتلك عناصرَ هامةً من عناصر الصحة، ولا سيما إذا نَظَرْنا إلى ما تنفِّذه الإدارةُ الأميركيةُ في العراق من تفتيت مذهبي وقومي

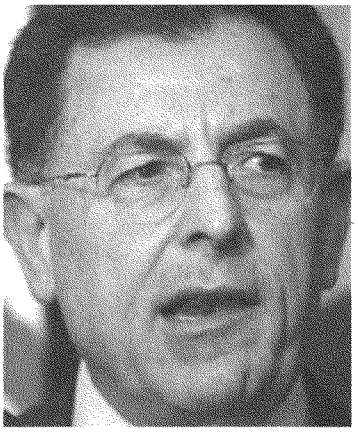

الرئيس السنيورة سيكون محكومًا بالالتزام بموقف سعد الحريري الذي قال **للواشنطن بوست** «سوف نَنْزع سلاحَ حزب اللّه»

مدروس ومن تغذيةٍ متعمَّدةٍ لأسباب التشظّي والحرب الأهلية، لن يمكن كشفُه والتصدّي له عبر المضيّ في الاستنجاد بالخارج الإمبريالي، ولو تحت مظلّة الأمم المتحدة، في معرض العمل على كشف حقيقة الاغتيالات المتواصلة فوق الأرض اللبنانية، ومن ثم إنزال العقاب بالمسؤولين عنها.

د ـ الطابع الخطير لسياسات التحالف المسيطر. على الرغم من الهجاء المرير الذي استخدمه التحالفُ المسيطرُ الآن في البلد لقانون الألفيْن الانتخابي، فلقد كان حريصًا ـ برغبة منه، وبضغطٍ من جانب الإدارة الأميركية ـ على استعجال الانتخابات على أساس هذا القانون من أجل الاستفادة القصوى من التعبئة الشعبية التي تَلَتِ اغتيالَ الحريري والخروجَ العسكري السوري من لبنان، بغية الحصول على أكثرية واسعة في المجلس النيابي وهو ما حصل بالفعل، وأدّى إلى إنتاج الأكثرية الحالية التي باتت تسيطر على المجلس، وبالتالي على الحكومة الحالية، التي تقودها في الواقع الحالةُ الحريريةُ بزعامة سعد الدين الحريري، والتي جاء بيانُها الوزاري «يبشّر» بكونها في هذا الموقع لأجل استكمالِ تنفيذِ مشروع الحريري الأب، على المستوى الاقتصادي بوجه أخص، كما على باقي المستويات.

وإذا كنّا أَشَرْنا، أعلاه، وإنْ بصورة سريعة، إلى موضوع الخصخصة ضمن هذا المشروع وما يلازمه من مهامّ أخرى في سياق الانخراط الكامل في السياسة النيوليبرالية والعولمة الرأسمالية، فسنكتفي أدناه بالمرور، ولو سريعًا أيضًا، على التوجّهات السياسية الأساسية للتحالف المسيطر، وأهمُّها:

١) **تنفيذُ القرار ١٥٥٩**. إذا كان الرئيس السنيورة متحفّظًا في الإعلان منذ الآن عن نيّته الصريحةِ في الانخراط المكشوف لتنفيذ هذا القرار ـ الخطير جدّاً لكونه يسهّل لاحقًا فَرْضَ تسويةٍ مجحفةٍ، وبالشروط الإسرائيلية، على لبنان، ولكونه يعرِّض هذا الأخيرَ لاحتمالات جدّيةٍ وكارثيةٍ للاقتتال الداخلي ـ، فإنّ هذا ما يفعله، بالنيابة عنه، حلفاؤه في اليمين المسيحي والعديدُ من نوّاب تيار المستقبل. كما أنّ زعيم هذا التيار، السيد سعد الحريري، قد كَشَفَ عن موقفه الفعلي من هذه المسألة بوضوح، مباشرةً بعد تسلُّمه ميراثَ والده السياسي في الربيع الماضي، في لقائه نائبَ الرئيس الأميركي ديك تشيني، وذلك في مقابلة أجرتْها معه **الواشنطن بوست** الأميركية (٢٠٠٥/٥/٢٩)، حين قال حرفيّاً «سوف نَنْزع سلاحَ حزب الله.» وبالتالي فإنّ رئيس الوزراء الحالي سوف يكون منحكمًا حتمًا بالالتزام بهذا الموقف، وهو ما تمهِّد له تصريحاتٌ متناقضةٌ لديه تصبّ في هذا المآل.

٢) **الإمعانُ في سيرورة التدويل**. لقد كان أفصحَ تعبير عن هذا التوجّه في الفترة الأخيرة إقدامُ الأكثرية الوزارية، برئاسة السنيورة، على تجاوز اعتراض وزراء حزب الله وحركة أملَ، وتجاوُزِ تهديدِ هؤلاء بالاستنكاف عن حضور جلسات مجلس الوزراء أو الاستقالةِ منه، واتخاذُ قرارها [أي الأكثرية المذكورة] بالطلب إلى مجلس الأمن إنشاءَ محكمةٍ «ذات طابع دولي» للنظر في جريمة ١٤ شباط، وتوسيع مهمة لجنة التحقيق الدولية في هذه الجريمة لتشمَلَ كلَّ الاغتيالات الأخرى في لبنان منذ خريف عام ٢٠٠٤. وهذا الأمر يَعْكس النيةَ في المزيد من تدويل الصراع الحالي داخل الساحة اللبنانية، بل ويتيح عمليّاً (إنْ نَجَحَ) إحكامَ سيطرةَ الإدارة الأميركية على الوضع اللبناني، وتنفيذَ مخططاتها في هذا البلد، وانطلاقًا منه في سوريا وباقي المنطقة وهو مسار من الواضح أنّ الأكثرية النيابية الحالية (ومعها الأكثريةُ الوزاريةُ) تعمل الآن على تأمين مقوِّمات نجاحه عبر المجيء بمجلس دستوري مطواع لا يشكّل عائقًا أمام تمرير القوانين التي تودّ هذه الأكثريةُ سَنَّها في هذا السياق.

إنّ أبسط مقدار من استخدام العقل يَفْترض تصوّر احتمالات أخرى غير تحميل النظام السوري مسؤولية الاغتيالات

٣) التـعـديلاتُ لقـانون المجلس الدستوري. لقد عملتْ حكومةُ السنيورة بدأبٍ في الأشهر الماضية على استكمال شلّ المجلس الدستوري الحالي، ولا سيما عن طريق الامتناع عن تعيين الأعضاء الخمسة الذين يكلّفها قانونُه بتسميتهم، مؤجّلةً بالتالي، وبصورة غير قانونية، حسمَ الطعون المقدَّمة بخصوص الانتخابات التشريعية الأخيرة، ومتيحةً للعديد من النوّاب الحاليين، المطعونِ بصحّة انتخابهم (وغالبيتُهم، بالمناسبة، من تيار الأكثرية)، المشاركةَ في الحياة الاشتراعية والتمثيلية، وفي تمرير قرارات مصيرية... علمًا بأنّ حسمَ مسألةِ قانونيةِ وجودِهم في المجلس النيابي، قبل إدخال التعديلات الجديدة لقانون المجلس الدستوري، كان سيؤدّي على الأرجح إلى استبعادهم جميعًا أو استبعادِ معظمِهم من عضوية هذا المجلس

إنّ التعديلات التي وَضَعَتْ مشروعَها الحكومةُ الحاليةُ، ونَجَحَت الأكثريةُ النيابيةُ في تمريرها في جلسة ٣٠ تشرين الثاني الماضي ـ على الرغم من معارضة كتلة التحرير والتنمية التي يتزعمها رئيسُ المجلس النيابي، وكتلةِ الوفاء للمقاومة الخاصة بحزب الله، وكتلة الإصلاح والتغيير بقيادة العماد عون، ـ قد كان مِنْ ضِمْنها تعديلٌ يؤدّي إلى إنهاء مهمّات المجلس الدستوري الحالي، بانتظار تعيين مجلس جديد وفقًا لآليةٍ جديدةٍ يحدِّدها تعديلٌ آخر. فإذا تمكّن المجلسُ من إقرار هذا القانون مجدّدًا (بعد أن أعاده الرئيس لحّود إليه)، فسوف تتمكن الأكثريةُ الحكوميةُ والأكثريةُ النيابية من المجيء بمجلسٍ دستوريٍّ جديد مضمونِ الولاءِ لهما، سواءٌ من حيث حماية مواقع الأعضاء المطعون في صحّة نيابتهم، أو من حيث تسهيل مرور القوانين اللاحقة التي ستضعها هاتان الأكثريتان (وهما في الواقع أكثريةٌ واحدة).

في كل حال، وتحسُّبًا لامتناع الرئيس لحّود عن نشر أيّ قانون يمكن سَنُّهُ لاحقًا، فقد كان بين مقرَّرات لقاء البريستول بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٩، لما تمّتْ تسميتُه قوى ١٤ آذار، رسمُ الخطط والآليات المناسبة لإطاحته من موقعه في الرئاسة الأولى، وذلك كبندٍ أساسي ضمن بنود أخرى كانت صريحةً تمامًا في إعلان الحرب على دمشق، بحجّة أنّ هذه الأخيرة تنخرط في «حرب إرهابية» على لبنان!

٤) العلاقاتُ اللبنانية ـ السورية. في حين كان الأمينُ العامّ للجامعة العربية قد بدأ بعضَ الخطوات، من ضمن مبادرةٍ لمنع استمرار التدهور في العلاقات اللبنانية ـ السورية، بدأت الأكثريةُ الحاكمة في مواجهة هذه المبادرة من أجل إجهاضها. وقد شارك في هذا الهجوم شتّى عناصر هذه الأكثرية، وبوجهٍ خاصٍّ العديدُ من رموز تيار المستقبل، فضلاً عن الحليف الأساسي للتيار المذكور، السيد وليد جنبلاط، الذي عَبَّرَ عن رفضه أيَّ مبادرة عربية هدفُها ـ على حدّ قوله ـ «مقايضةُ القتلِ السوري بحزبة لبنان،» مشدِّدًا على «أننا نقيم توازُنَ رعبٍ عبر سلاح الكلمة التي لا نَمْلك غيرَها في مواجهة إجرام حاكم الشام الذي يريد الهربَ من العدالة الدولية (!) إلى التعريب.» وقد بلغت الأمورُ بالسيد جنبلاط في الفترة الأخيرة حدَّ مطالبة الأميركيين باحتلال سوريا، وذلك في اتصال أجراه مع الـ **واشنطن بوست**. ففي معرض طلب الحماية الأميركية للبنان، قال لمحرِّر الصحيفة ديفيد أغناسيوس «لقد أتيتم إلى العراق باسم حكم الأكثرية، وبإمكانكم فعلُ الشيء ذاته في سوريا» (**السفير** ٢٠٠٦/١/٥).

هذا ولقد بُذلتْ محاولاتٌ لاحقةٌ عديدة من جانب الحكومتين السعودية والمصرية لاحتواء التصعيد بين البلدين، وكان آخرها من جانب الحكومة السعودية في أواسط كانون الثاني من العام الجديد ولكنّ الجماعات نفسَها في ما سُمِّي «قوى ١٤ آذار» عَمَدتْ إلى إجهاض هذه المبادرة (على الأقل مؤقّتًا،

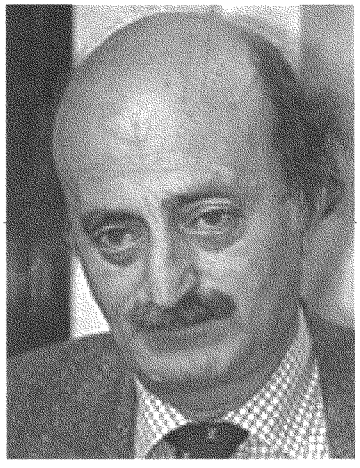

بلعت الأمور وليد جنبلاط حدّ مطالبة الأميركيين باحتلال سوريا!

إذ ثمة معلوماتٌ عن خطوات لتجديدها)، مثلما فعلتْ بخصوص ما سَبَقَها من مبادرات. ومن الواضح أنّ ذلك قد تمّ بالتفاهم الكامل مع الأميركيين، وبإيعازٍ منهم، بحيث يتمّ تصعيدُ الضغط على دمشق وحشرُها أكثرَ وأكثرَ في الزاوية، وذلك بالتلازم مع تصعيد المواجهة مع حزب الله، وهي مواجهة يتكفّل جنبلاط بالجانب الأهمّ والأخطرِ منها

هذا الموقف الذي يَرْفع المواجهةَ مع دمشق إلى درجة «اللاعودة،» على حد قول جنبلاط قبل أسابيع حين وَصَفَ الرئيسَ السوري بـ «الرجل المريض،» يأتي في توازٍ مع مقرَّرات لقاء البريستول المشار إليه أعلاه، الذي حضّ «الحكومةَ على إعلان الاستنفار الشامل لمواجهة الحرب (كذا!) التي يشنّها النظامُ السوري ضد لبنان،» وقرَّر تشكيلَ مجموعةٍ من اللجان لتنفيذ مقرَّراته، ومن بينها «لجنةٌ للتواصل مع الاغتراب وتعبئتِه للتحرك تحت عنوانِ حمايةِ لبنان من الحرب الإرهابية التي تُشَنُّ عليه»! وقد تلا ذلك دخولَ الزعيم الفعلي للأكثرية الحاكمة حاليّاً، السيد سعد الحريري، على الخطّ نفسه بإعلانه في مقابلةٍ أجرتْها معه قناةُ «العربية» الفضائية: «لدينا اقتناعٌ بأنّ هناك حربًا تُشنّ علينا من نظامٍ إرهابيّ يريد أن يغيِّر النظامَ الديموقراطي اللبناني» (الصحافة في ٢٠٠٥/١٢/٢٢).

بمعنى آخر، لم تصل العلاقاتُ اللبنانية ـ السورية يومًا إلى هذه الدرجة من التصعيد، وقد باتت تُنْذر بخطرٍ كارثيّ، ولا سيما ضمن ظروف الهجمة الأميركية والصهيونية الراهنة على المنطقة العربية وهذا الواقع، عدا مخاطره القاتلة، ولا سيما إذا انتقلت المواجهةُ من الجانب اللفظي إلى الممارسات العملية في شتى المجالات، إنما يهدِّد أيضًا باندلاع المواجهات الداخلية، بما فيها الدموية، مع الأطراف المحلية الأخرى التي تصطفّ في مواقع مناهضة لمواقع الأكثرية الراهنة

إنّ الحالة الراهنة تعطي انطباعًا بأننا على شفير هاوية حقيقية، حتى في حالِ الالتفافِ مؤقّتًا على الأزمة الوزارية الطارئة [وهو ما تمّ مع صدور هذا العدد ـ الآداب]. فضلاً عن ذلك، لا بدّ من الاعتراف بأنّ الواقع القائم يكتسب خطورتَه بوجه أخصّ بسبب التبدّل العميق الذي طرأ، في العقدين الأخيرين، على الوزن الفعلي لليسار المحلي. فبالإضافة إلى التغيرات الكبرى في الظروف الدولية، ومن ضِمْنها بوجهٍ أخصّ زوالُ الاتحاد السوفييتي السابق والتوازناتِ العالمية التي كانت قائمةً، تغيَّرَ المعطى الإقليميُّ بعمق، ومن ضِمْنه الوزنُ الفلسطيني السياسي والعسكري داخل الساحة اللبنانية، ولا سيما منذ اجتياح ١٩٨٢ الإسرائيلي، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية وجهازِها العسكري من لبنان، وافتقاد اليسار المحلي، بذلك، حليفًا مؤثّرًا جدّاً، مهما اتّخذت العلاقةُ بذلك الحليف طابعًا ملتبسًا، أحيانًا، وحتى متناقضًا، لم يصبّ دائمًا في مصلحة المشروع العامّ لذلك اليسار والأدهى أيضًا هو أنّه جَرَتْ تبدُّلاتٌ جسيمةٌ في بنية هذا اليسار بالذات، الذي انتقل جزءٌ هامٌّ منه، نهائيّاً، إلى مواقع اليمين، فيما توارَتْ عن الساحة الفعلية قوًى كانت تنتمي إليه. ويعيش الحزبُ الشيوعيُّ منذ سنوات عديدة أزمةً تزداد تفاقمًا، وتهدِّد بالمزيد من التشقّقات والانكفاءات، في وقتٍ يبدو فيه البلدُ في أقصى الحاجة إلى وجود حالةٍ يساريةٍ جذريةٍ مؤثّرةٍ هي الوحيدة التي يمكن أن توفِّر شروطَ مواجهةٍ ظافرةٍ للتدهور الشامل في الوضع اللبناني وربما، انطلاقًا من ذلك، في الوضع العربي العامّ

بيروت